

كلمة دولة فلسطين في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد/ الدورة العاشرة

السيد رئيس المؤتمر

السادة رؤساء وأعضاء وفود الدول الأطراف، مع حفظ الألقاب والمسميات
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

اسمحوا لي في البداية ان أتقدم للسيد الرئيس بالتهنئة على انتخابكم رئيساً لهذا
المؤتمر الهام والفاعل، متمنين لكم التوفيق في أعماله.

السيد الرئيس، كان من المفترض ان يلقي رئيس وفد دولة فلسطين هذه الكلمة الا ان
السلطات المعنية في الدولة المضيفة الولايات المتحدة الأمريكية رفضت اعطائه التأشيرة
الرسمية أسوةً بباقي الوفود، كما لم تصدر الدولة المضيفة تأشيرات دخول للوفد الفلسطيني
في الوقت المناسب على الرغم من أنهم تقدموا بطلبات الحصول على التأشيرات في وقت
مبكر جداً، ولم تصدر التأشيرات الا قبل ساعات فقط من بداية المؤتمر والذي بدوره أحر
من وصولنا.

السيد الرئيس، الحضور الكريم، تأتي مشاركتنا لكم اعمال هذا المؤتمر برغم الأوضاع
الاستثنائية التي تمر بها دولتنا الفلسطينية التي لا تخفى عليكم جميعاً، من حرب
عدوانية، شرسة تشنها القوة القائمة بالاحتلال الاسرائيلي على ارضنا وشعبنا الفلسطيني
في قطاع غزة الصامد.

حرب خلفت عشرات الآلاف من الضحايا والشهداء والجرحى ومئات الآلاف من المنازل
والشقق المدمرة، وقد سبقت تلك الحرب واستمرت بالتوازي معها ممارسات وسياسات
الاحتلال في الضفة الغربية التي لا تقل في نتائجها عما يقوم به في قطاع غزة،
فالاجتياحات، والقتل والفتك وتقطيع الطرق وفصل المدن عن بعضها والتكيل اليومي
بأبناء شعبنا، باتت اعمالاً يومية تمارس من قبل جيش الاحتلال، كما عزل الاحتلال

كامل القدس عن باقي مدن الضفة الغربية ليتفرد بها؛ لتحقيق هدفه بالقضاء كلياً على حل الدولتين، والقضاء على أمل إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. أما بعد،،

يأتي اجتماعنا هذا اليوم في اعمال الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، متزامناً مع مرور عشرون عاماً على إقرار تلك الاتفاقية، كأول تشريع دولي يتناول موضوع الفساد ومحاربتة، وسبل الحد منه، والتدابير الرامية للوقاية منه.

وفي هذا الصدد، وعلى الرغم مما يعصف بنا في فلسطين، فإننا بكل فخر وعنفوان مصممون على تحقيق الحرية والاستقلال وإقامة دولتنا على أسس قوية قوامها سيادة القانون والمساءلة.

تلعب هيئة مكافحة الفساد في دولة فلسطين دوراً مهماً ومركزياً في رسم سياسات مكافحة الفساد، وهو دور تمارسه الهيئة على ارض الواقع من خلال ما يرشح نتاجاً لما تقوم به من اعمال في إطار اضطلاعها بالمهام المنوطة بها بموجب القانون، ولعل الشراكة التي تجلت بالعام 2022 بين الهيئة ومجلس الوزراء والتي تمخض عنها بلورة خطوط ومحاور أجندة الإصلاح الحكومية ومن ثم خطتها التنفيذية خير مثال على أهمية ومحورية عمل هيئات مكافحة الفساد. كما تم العمل على تضمين القضايا الأساسية في الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد للأعوام 2024-2029 في الاستراتيجيات الخاصة بالشركاء، لاسيما في القطاع العام.

وإدراكاً منا لأهمية منهج إدارة مخاطر الفساد في تعزيز تدابير الوقاية فقد بادرت الهيئة إلى تشكيل فريق متخصص بإدارة مخاطر الفساد القطاعية من عدد من الخبراء والمختصين من مؤسسات القطاع العام كالصحة والتعليم والمالية ومن ممثلين وأعضاء

عن مؤسسات المجتمع المدني، وبذات الإطار يجري العمل على اعداد دليل لإعداد دراسات إدارة مخاطر الفساد القطاعي.

كما تولي دولة فلسطين بالغ الأهمية للدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم على اختلاف مستوياتها في محاربة الفساد، ولذلك فقد تم اعتماد عدد من المساقات الجامعية والبرامج التعليمية والأنشطة اللامنهجية المعنية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

اما الجانب المتعلق بإنفاذ القانون، فقد تم تحقيق عديد الإنجازات على هذا الصعيد ولعل من الأهمية بمكان الإشارة الى ما حققناه في مجال تسخير التكنولوجيا وتطويرها لخدمة عمل الهيئة وتسهيل وصول المواطنين للهيئة من خلال استخدام برامج الكترونية تتيح امكانية التقدم ببلاغات وشكاوى وطلبات حماية عبرها تكفل وتراعي السرية والخصوصية.

السيدات والسادة كل باسمه ولقبه

ان الية الاستعراض هي أحد اهم الأدوات التي تساعد الدول في التعرف على الفجوات التشريعية والتنظيمية التي تقف عائق امام فاعلية جهود مكافحة الفساد في الدول، فلسطين بدورها شاركت بفاعلية عالية كدولة مستعرضة او مستعرضة، ومن واقع ممارستها لعمليات الاستعراض المختلفة وفقا للإطار المرجعي للاتفاقية لنؤكد على أهمية الالتزام بخصائص الية الاستعراض الواردة في اطارها المرجعي، لاسيما تلك المتعلقة باعتبار الية الية حكومية تحترم فيها سيادة كل دولة ولا يترتب عليها أي نوع من الترتيب او التصنيف او العقوبات، مع التأكيد بهذا الصدد على أهمية نشر نتائج الاستعراضات لاطلاع الجمهور، وندعم اعتماد المرحلة المقبلة على الاستعراض المواضيعي المركز ومتابعة نتائج الاستعراض في دورتيه الأولى والثانية.

وبهذا الصدد فإننا ننتهز هذه الفرصة للإعلان لكم جميعاً عن مقترح قرار تقدمنا به لهذا المؤتمر بشأن حماية المبلغين اعمالاً لنص المادة 33 من الاتفاقية والذي نهدف من خلاله الى حث الدول الأطراف بالاتفاقية على وضع هذه المادة موضع التنفيذ الفعلي الفاعل من خلال تبني نظم وتدابير يصار من خلالها لتحقيق هذه النتيجة الفضلى.

ختاماً فإنني اتمنى لهذا المؤتمر النجاح والتوفيق

الرحمة لشهداءنا الابرار والسلامة لجرحانا البواسل

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،